دليل الإمارات للمواقع الإلكترونية

U.A.E Websites Directory

2008 - 2009

DYNASTY ZAROONI

www.fccluae.ae

Published by
Federation of U.A.E. Chambers
of Commerce & Industry

إصدار
اتحاد غرف التجارة والصناعة
دولة الامارات العربية المتحدة

دليـل المـواقع الإلكترونيـة

لدولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة

٢٠٠٨

يصدر عن

إتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة

بالتعـــاون مـــع

MEPA ADVERTISING

ميبا للإعلان وتنظيم المعارض

إحدى شركات مجموعة بن حم

دبي: ص.ب: 51079 هاتف: 04-2869997 فاكس: 04-2868865

العين: ص.ب: 20396 هاتف: 03-7666179 فاكس: 03-7666298

www.mepauae.com

E-mail:mepa@emirats.net.ae

تقـــديم

يمر العالم في خضم من الأحداث والمتغيرات الاقتصادية الهائلة التي أوجدتها المفاهيم والفرضيات التي تضمنتها الاتفاقيات الاقتصادية العالمية وعززتها موجة التحولات العلمية والتقنية في مجالات الاتصال والبرمجة وحفظ المعلومات وتحليلها . مما اختزل العديد من الإجراءات ويسر سبل الارتباط والتعامل الاقتصادي والتجاري بشكل خاص .

فقد أبدى كلاً من القطاعين الخاص والحكومي في دولة الإمارات في ظل هذه التطورات التكنولوجية مستويات رفيعة من الوعي بأهمية التقنيات الحديثة وهذا ما نعكس بارتفاع معدلات الإنفاق القومي على خدمات تكنولوجيا المعلومات، والتي زادت في عام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٣ لتصل إلى ١,٨٦ مليار درهم، مع توقع استمرار معدلات النمو وأن يتراوح معدل الزيادة السنوية من ١٤ إلى ١٥ خلال السنوات الثلاث المقبلة، أي ما يعادل من ثلاثة إلى أربعة أضعاف معدل نمو متوسط الدخل القومي في منطقة الخليج.

ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز قدرة الدولة على التحكم والإدارة الذكية للمبادرات التنموية الطموحة، فقد طرحت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المبادرات المتعلقة بنشر الحلول التكنولوجية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاجية وتقديم خدمات متطورة عالية الجودة إلى المواطنين والمقيمين في الدولة.

وفي إطار سعي العديد من دول الشرق الأوسط، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية طموحة من أجل تشجيع النشاطات التجارية في جميع القطاعات، تأتي المبادرات الخاصة بالتكنولوجيا عادة ضمن خطة إستراتيجية لتنويع مصادر الدخل والمحافظة على معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة، حيث عملت دولة الإمارات العربية المتحدة، على وضع سياسات جديدة وتعديل سياسات سابقة نجحت من خلالها في تعزيز معدلات النمو العالية التي تشهدها قطاعات مثل قطاع الإنشاءات، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها الكثير، الأمر الذي أصبح لزاماً على منظمات أصحاب الأعمال وفي مقدمتها غرف التجارة والصناعة واتحاداتها ، أن تواكب مسيرة التحديث والتطوير لرفع مستوى أدائها وتنويع خدماتها لمنتسبيها من قطاع الأعمال وأصحاب المصالح ، من خلال توسيع دائرة نشاطاتها وفعالياتها وإيجاد الوسائل والسبل المتقدمة لتوصيل المعلومات والمستجدات إلى أعضائها بواسطة تنظيم البرامج والدورات التدريبية أو عبر الإصدارات العلمية والإعلامية ومنها الأدلة التجارية والصناعية أو السياحية أو الالكترونية المطبوعة أو المسجلة على أقراص الكترونية مدمجة ، مما سيتيح أمام المهتمين والناشطين في المجالات الاقتصادية المتنوعة سرعة الاتصال والتواصل مع أقرانهم داخل الدولة وخارجها . وضمن هذا السياق يقوم اتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة في إطار اختصاصاته ومهامه التي جاء بها قانونه التأسيسي رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون الاتحادي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار الأدلة التجميعية الموحدة ومنها دليل الإمارات للمواقع الالكترونية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، ليكون حلقة إضافية جديدة في سلسلة نشاطاته في هذا المجال . وليعطي هذا الدليل الصورة الواضحة والمعبرة عن التطور الكبير الذي حققه القطاع الالكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل السياسة الاقتصادية الحكيمة التي تنتهجها دولتنا العزيزة التي أتت إلى تحقيق المزيد من الانجازات والتحولات الاقتصادية والحضارية وجسدت سلامة الرؤيا ودقة التوقعات التي حددتها تلك السياسة التي وضع قواعدها وأرسى أسسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله .

ويسرني أن أتقدم إلى اتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة بفائق شكري وتقديري بمناسبة صدور الطبعة الرابعة (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) من هذا الدليل وان اثني على كافة الجهود التي أثمرت في إصداره بهذا المستوى الرفيع من حيث الإخراج والمضمون.

متمنياً أن تتواصل مساعي الاتحاد في تقديم خدماته الجليلة للقطاع الخاص ليلعب دوره المأمول في بناء اقتصادنا الوطني .

والله الموفق...

معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي

وزيرة التجارة الخارجية

مقدمـــــة

يركز عالم الأعمال الجديد على فهم وتكييف القواعد الخاصة بإدارة المعلومات لاسيما القواعد التجارية المتغيرة والتقاليد والافتراضات التي أصبحت سائدة مع ظهور المشروعات التجارية الإلكترونية على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) والتي يحمل كل يوم جديد فيها. ويشهد عالم الأعمال الآن ليس فقط إيقاعاً غير مسبوق من التغيير ولكنه يشهد أيضاً تحولاً سريعاً في هذا التغيير مما يجعل ممارسات الأمس الجيدة مرفوضة تماماً في الغد. وفي العالم التجاري الجديد للتجارة الإلكترونية، يخرج كل شيء عن المألوف بما في ذلك المفاهيم التقليدية للصناعات والمؤسسات والمنتجات والخدمات وقنوات التسويق والمبيعات والتوزيع. ويفرض العالم الجديد حاجة أكبر للتساؤل عن المنطق المبرمج ومستوى عال من التكيف مع التغيرات الديناميكية في بنية الأعمال والمعلومات والقدرة على تطوير وتنمية الأنظمة التي يمكن أن تتكيف مع البيئة التجارية المتغيرة بشكل ديناميكي. والمؤسسات التي تعمل في البيئة التجارية الجديدة تحتاج لذلك إلى خلق وتطبيق المعرفة الجديدة وكذلك إلى تجديد المعرفة الحالية الموجودة في قواعد بيانات المؤسسة .

في غضون السنوات القليلة الماضية جذب موضوع إدارة المعلومات اهتمام العديد من قطاعات الاقتصادية . وعلى الرغم من عدم الاتفاق على تعريف محدد لإدارة المعلومات فإن الحكومات والمؤسسات والشركات والمنظمات تعرب على نحو متزايد عن اهتمامها بالموضوع. ومعظم التفسيرات الحالية لإدارة المعلومات تتصل بالعالم الصناعي للأعمال التجارية في الحقبة الماضية. وبالنظر إلى جذورها الضاربة في عالم الأعمال التقليدي القديم، فإن العديد من تفسيرات إدارة المعلومات ربما تكون لها تأثيرات خطيرة وضارة على إستراتيجية المعلومات للمشروعات والحكومات والمؤسسات.

ويمكن القول بأن تطور نظم إدارة المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة على مدى ٣٧ عاما لبناء المعرفة وإدارة التغيير في الوظائف والعمليات التجارية قد شهد تقدماً ملحوظاً عبر الفعالية المتزايدة للعمليات التجارية . وإن انتشار تكنولوجيات المعلومات قد قام على رؤية تنبؤية نسبياً للمنتجات والخدمات وكذلك البنية المؤسسية التجارية والصناعية. أدت إلى إعادة تقييم العوامل الاقتصادية التقليدية للإنتاج. والتركيز المتكرر على أصول المعلومات ، بحيث أدركت معظم المشروعات التجارية القائمة عبر شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) أنه على الرغم من أن التكنولوجيا مهمة فإن ابتكار نموذج تجاري مبدع هو البوابة العملية للدخول إلى عالم المال والأعمال . يمكن ملاحظتها عبر ٧٠٪ من المشروعات العاملة .

أخيرا وليس آخرا ، لا بد لنا أن نفتخر بما حققته دولتنا خلال مسيرتها الميمونة تحت قيادة راعي مسيرتنا صاحب السمو الشيخ خليفة زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ورعاه وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات .

ويطيب لي في هذه المناسبة أن أبارك جهود اتحاد غرف التجارة والصناعة في الدولة الهادفة إلى تفعيل دور القطاع الخاص . والأخذ بيده لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وما إصداره لدليل الإمارات للمواقع الالكترونية الطبعة الرابعة لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ضمن سلسلة إصداراته القيمة إلا إضافة جديدة في إسهاماته المشكورة والمتميزة في خدمة اقتصادنا الوطني وتعزيز مؤسساته .

والله ولي التوفيق ....

المهندس / صلاح سالم بن عمير الشامسي

رئيس مجلس الإدارة